فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية

مستخرج من تقرير[1] "حيازة الأراضي والاستثمارات الدولية في الزراعة"

الموجز والتوصيات لواضعي السياسات

السياق

طلبت لجنة الأمن الغذائي العالمي في اجتماعها المعقود في أكتوبر/تشرين الأول 2010 إلى فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية إجراء دراسة حول حيازة الأراضي والاستثمارات الدولية في مجال الزراعة ورفع استنتاجاته إلى الدورة المقبلة المزمع عقدها في أكتوبر/تشرين الأول 2011. والهدف من هذه الدراسة هو إجراء تحليل وصياغة سياسات وتوصيات في المجالات الثلاثة التالية:

(1) *أدوار كل من كبار المزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتلك المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛*

(2) *استعراض الأدوات القائمة التي تمكن رسم خرائط الأراضي المتاحة؛*

(3) *تحليل مقارن لأدوات مواءمة الاستثمارات واسعة النطاق مع استراتيجيات الأمن الغذائي القطرية.*

ونظراً لاتساع نطاق هذا الموضوع، اختار الفريق التركيز على الاستثمارات الواسعة النطاق في مجال الأراضي. وإننا نقرّ بأن الضغوط على الأراضي تنجم عن الاستثمارات المحلية والدولية على حد سواء، وأن هذه الاستثمارات غالباً ما تكون مترابطة. لكن للبعد الدولي أهمية خاصة نظراً لانعدام المساواة الكبير في الحصول على الموارد على المستوى العالمي. والأراضي آخذة في التحول إلى أصول عالمية يمكن التجارة فيها كأية سلعة أخرى. ومع ذلك، فإن الأراضي لها وضع مختلف بما أنها توفر سبل كسب العيش لأكثر من ملياري مزارع صغير، يعاني العديد منهم من الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وللأراضي وضع مختلف كذلك لما توفره من خدمات بيئية قيمة ولما تعود به من منافع اجتماعية وثقافية قوية.

[1] فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2011. حيازة الأراضي والاستثمارات الدولية في الزراعة. تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية المقدم إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي، روما 2011. *التقرير الكامل متاح على موقع الإنترنت على العنوان التالي:* WWW.FAO.ORG/CFS/CFS-HLPE

وشهدت السنوات الخمس الأخيرة تنامي اهتمام المستثمرين بالأراضي والزراعة. وفي حين أنه يتعذر الحصول على إحصاءات نهائياً، تشير الأرقام المرصودة على نطاق واسع أن المستثمرين الدوليين أجروا مفاوضات تناولت ما بين 50 و80 مليون هكتار من الأراضي، معظمها في البلدان ذات الدخل المنخفض. ومن المتوافق عليه بشكل عام أن الزراعة تحتاج إلى المزيد من الاستثمارات لتلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية. ويسلّم التقرير بتنوع التجارب وفقاً للأقاليم والبلدان، من حيث توفر الأراضي وحقوق الملكية والسياسات العامة. لكن في حال كانت هذه الأرقام المرصودة صحيحة، فثمة سبب وجيه للقلق حيال آثار عمليات حيازة الأرضي على الأمن الغذائي لسكان الكثير من البلدان التي تستقبل هذه الاستثمارات. هل يمكن أن يعود الاستثمار الواسع النطاق بنتائج إيجابية؟ أو إنه محتوم له أن يلحق الضرر بسبل كسب عيش السكان المحليين ويجرّ تكاليف اجتماعية وبيئية؟ ونظراً للدور الأساسي الذي تؤديه الحكومة في إدارة هذه الاستثمارات الداخلة، يقع على عاتقها مسؤولية تحديد الشروط التي تضمن توازناً سليماً بين مصالح مستخدمي الأراضي المحليين والمستثمرين، وإنفاذ هذه الاتفاقات التقاعدية. ويقدم هذا التقرير توصيات للحكومات والمؤسسات الدولية والمستثمرين لمعالجة أوجه القلق التي يثيرها الاهتمام المتزايد في حيازة الأراضي.

ملاحظات رئيسية

1- تبيّن الأرقام المرصودة على نطاق واسع أن المستثمرين الدوليين أجروا مفاوضات تناولت ما بين 50 – 80 مليون هكتار من الأراضي في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض، من أجل شراء هذه الأراضي أو استئجارها. وفي الوقت نفسه، يعاني ما يقارب مليار نسمة من نقص الأغذية ومليار آخر يعاني من أشكال مختلفة من سوء التغذية في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض، على الرغم من أن الإنتاج العالمي من الغذاء كافٍ. وقد شهدت أسعار المواد الغذائية منذ أواخر عام 2010 ارتفاع مشابه للارتفاع القياسي الذي شهدته فترة 2007-2008، مما دفع المزيد من الناس إلى دائرة الجوع.

2- ومن المسلم به على نطاق واسع الحاجة إلى زيادة الاستثمار الزراعي لزيادة المحاصيل كوسيلة لتحسين الأمن الغذائي في أنحاء عديدة من العالم. فهل يمكن أن يشكل الاستثمار الدولي وسيلة لتحسين الإنتاجية الزراعية وسبل كسب العيش في الريف؟ ولم تُظهر الأدلة الناجمة عن هذا الإقبال على الأراضي سوى القليل من هذه الحالات. فالاستثمار الواسع النطاق يضرّ بأمن المجتمعات المحلية الغذائي ومداخيلها وسبل كسب عيشها وبيئتها.

3- وتجمع مؤسسات البحث ومنظمات المجتمع المدني والمصادر الإعلامية بصورة سريعة معلومات عن العمليات الواسعة النطاق لحيازة الأراضي. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال البيانات الدقيقة المتعلقة بجوانب مهمة كنطاق هذه العمليات أو شروط عقودها أو آثار الاستثمار محدودة. ويوجد ثلثا حجم الأراضي المكتسبة في إطار الاستثمارات تقريباً والمقدر بين 50 – 80 مليون هكتار في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. والبيانات المتوفرة ضئيلة بسبب السرية التي يعتمدها المستثمرون والحكومات المضيفة حول نطاق المخصصات والشروط التي تتم بموجبها حيازة الأراضي.

4- ويشمل نطاق المصالح الكامنة وراء الاستثمارات الواسعة النطاق في الأراضي الشركات المتعددة الجنسيات المنخرطة في مجموعة متنوعة من الاستثمارات، بما فيها الوقود الحيوي والصناعات الاستخراجية، فضلاً عن الحكومات الأجنبية الساعية إلى تأمين إمدادات مضمونة من الأغذية، والمزارعين التجاريين الذين يتوسعون في البلدان المجاورة، والمؤسسات المالية الراغبة في توسيع حافظة الأصول الخاصة بها. كما أن للمستثمرين المحليين أهمية كبيرة في العديد من البلدان، وهم يعملون في بعض الأحيان في شراكة مع رؤوس الأموال الخارجية.

5- ولا يزال أكثر من ثلاثة أرباع صفقات الأراضي المعلنة بحاجة إلى إثبات استثمارها في مجال المخرجات الزراعية. ويعود جزء من ذلك إلى سلوك المضاربة. كما يُعزى جزء من هذه الهوة إلى التأخير في إتمام نقل الأراضي والوقت اللازم لجمع الأموال وإتمام المفاوضات مع الحكومات.

6- تدعي الحكومات في العديد من البلدان المضيفة للاستثمارات الواسعة النطاق ملكية الأراضي والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية. ولذلك فإن للحكومات دور رئيسي في تشجيع الاستثمار داخل البلد وتوفير الأراضي والتفاوض مع المستثمرين وتنفيذ الاتفاقات التقاعدية. ونظراً لحجم الاهتمام الدولي في الاستثمار في الأراضي، فقد بدأ عدد من الحكومات في أمريكا اللاتينية بفرض ضوابط جديدة على الاستثمارات الأجنبية في الأراضي لحماية مصالح مواطنيها.

7- يستقطب نمو الطلب على الأغذية والعلف والوقود الحيوي، فضلاً عن المعادن والأخشاب استثمارات دولية واسعة النطاق في الأراضي. فحكومات البلدان التي تعتمد على استيراد الأغذية تريد ضمان الأمن الغذائي لبلدانها عبر شراء أراضٍ أجنبية منتجة. وتوّلد السياسات الرامية إلى استبدال النفط بالوقود الحيوي للنقل في الاتحاد الأوروبي وفي أماكن أخرى طلباً قوياً وغير مستدام على نخيل الزيت وقصب السكر والجاتروفا.

8- كما يسرّع الضغط الإيكولوجي كالشح في المياه والجفاف، بالإضافة إلى السياسات البيئية، كصون الطبيعة ومشاريع احتجاز الكربون (كبرنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها)، تزايد الاستثمار الدولي في الأراضي. ومن المتوقع أن تتزايد هذه المحركات في العقود المقبلة وأن يتكاثف مع تحوّل آثار تغيُر المناخ على الإنتاج الزراعي وأوضاع الزراعة، مما سيزيد من الضغط على الأراضي وموارد المياه.

9- والقطاع المالي حديث الاهتمام بشراء الأراضي الزراعية. ويعزى اهتمامه بالأراضي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وغيرها من السلع الزراعية، وإدراك تنامي قيمة الأراضي والمياه، وظهور الأراضي الزراعية كأصول عالمية في حافظة من الاستثمارات الأخرى توفر عوائد أقل تأثراً من غيرها بالأزمة المالية الأخيرة.

10- وتشير الاستطلاعات العالمية بشأن الإمكانيات الطبيعية والبيولوجية إلى وجود احتياطات كبيرة من الأراضي، ولا سيما في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والاتحاد السوفييتي سابقاً. لكن هذه الاحتياطات ليست بالضرورة "متوفرة"، إذ أن لمعظمها استخدامات أخرى كالزراعة ورعي المواشي وهي توفر خدمات بيئية كبيرة (كتلك التي توفرها الغابات الاستوائية والمراعي والأراضي الغدقة). ولا يمكن لصور السواتل والصور الجوية أن ترى الحقوق والمؤسسات التي تنظّم استخدام الأراضي في الواقع.

11- إن معظم الأراضي في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض مسكونة أو مستخدمة للإنتاج من دون أن يكون هناك وثائق ملكية رسمية، مما يجعل هذه الحقوق العرفية عرضة للانتزاع. وتكون حقوق النساء والمجموعات الاجتماعية التي تعتمد على المشاع (أراضي الرعي والحطب والأراضي الغدقة)، والأقليات الإثنية والشعوب الأصلية على وجه الخصوص، حقوقاً غير مكفولة.

12- ويختلف الوضع القانوني للأراضي المعروضة للنقل أو المخصصة فعلياً للمستثمرين حسب البلدان والأقاليم. وملكية الدولة ملكية مشتركة، لكنه يمكن للحكومة أن تلجأ إلى حقها في استملاك الأراضي الخاصة لأغراض عامة، على أساس أنها تعمل للمصلحة العامة، وإعادة تصنيف أراضٍ خاصة أو أراضٍ تابعة لقرية كأرضٍ عامة. كما تختلف شروط الشراء بشكل كبير، ما بين الاستئجار القصير أو الطويل الأمد أو الملكية المطلقة. وغالباً ما تكون رسوم الإيجار السنوية، في حالات الاستئجار، منخفضة لكنه يتوقع من المستثمر أن يخصص رؤوس أموال للاستثمار في البنية التحتية. ويتضمن الكثير من العقود أحكاماً تتعلق بالعمالة لكنها غالباً ما تكون غامضة في ما يخص تفصيل تداعيات عدم الامتثال. كذلك، لا يكون هناك عادة سوى القليل من الاتفاقات الملزمة بشأن عمليات الشراء المحلية وطرق الإنتاج ودفع الضرائب. وبما أن هذه العقود تبقى عادة سرية، يصعب تفحص الأداء أو إخضاع المستثمرين لمساءلة الوكالات الحكومية أو البرلمان أو السكان أو منظمات المجتمع المدني أو الإعلام.

13- ويُطلب عادة من المستثمرين إجراء مشاورات مع المجتمعات المحلية لكنها غالباً ما تتم على عجل ومن دون معلومات ملائمة، يتم فيها تضخيم الفوائد وتحجيم الآثار الجانبية. وتدخل الجهات الفاعلة المختلفة، أي المستثمرون والحكومة والسكان المحليين، المفاوضات ولدى كل منها معلومات وسلطات غير متوازية. ونتيجة لذلك، تعود هذه المفاوضات بالخسارة على السكان المحليين وتخسر الحكومات الإيرادات والإمكانيات التي تخولها تحقيق فوائد طويلة الأجل لشعوبها.

14- وكُلّف هذا التقرير تحديدا باستعراض أدوار كل من نظامي الحيازات الكبيرة والصغيرة في الإنتاج الزراعي، ويدور منذ زمن طويل نقاش حول فوائد كل من النظامين. وأظهرت الأدلة أنه يمكن لأصحاب الحيازات الصغيرة زراعة معظم المحاصيل بنفس إنتاجية المزارع التجارية الكبيرة، على الرغم من أنه قد يكون هناك وفورات مهمة في الحجم في عمليات المعالجة والتسويق اللاحقة. والسؤال الذي يطرح نفسه إذن هو ما إذا كان

من الممكن لنظم الإنتاج الصغيرة والواسعة النطاق أن تتعايش وتعود بالفوائد على بعضها البعض وكيفية تحقيق ذلك. ويدور الاختلاف في وجهات النظر حول جدوى هذه الحلول المفيدة للجميع وسبل ضمان وضع حقوق ومصالح المجتمعات المحلية في صلب الاتفاقات التي تصوغها الحكومات والمستثمرون حالياً، سراً في أغلب الأحيان. وينبغي للعدد الهائل من أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض والدور الذي يلعبونه في إنتاج الغذاء وخلق فرص العمل وسبل كسب العيش لأكثر من ملياري شخص، أن يضعهم في صلب استراتيجيات التنمية الزراعية. ومع ذلك فغالباً ما يتم تجاهلهم. فعوضاً عن إبعادهم، يجدر بالحكومات استثمار الموارد المالية والبشرية والعلمية في تحسين الإنتاج الصغير النطاق، ومساعدتهم على تحقيق النطاق اللازم للوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية وتحسين ظروف عيشهم.

15- ويمكن معالجة العديد من المشاكل المرتبطة بالاستثمارات الدولية في الأراضي من خلال ضمان أن يكون لأصحاب الحيازات الصغيرة كلمتهم في الخيارات التي تُتخذ بشأن مستقبل نظمهم الزراعية والشروط التي يختارون بموجبها التعاقد مع المستثمرين الدوليين، ومن خلال تنفيذ أكثر فعالية للسياسات والتشريعات القائمة على المستويات المحلية والوطنية والدولية. ويلخص هذا التقرير التدابير والأدوات العديدة التي يمكن استخدامها لتحسين العمليات والنتائج المحققة بفضل الاستثمارات الدولية في الأراضي والزراعة. ويكون لبعض الأدوات قوة القانون، في حين يكون بعضها الآخر أقل تأثيراً أو يكون يهدف إلى توجه خيار المستهلك مستنير. وتعوض هذه التدابير والأدوات في العديد من الحالات عن القدرات الضعيفة لحكومات البلدان المضيفة.

16- ومن الأرجح أن يكون مزيج من التدابير من مختلف الجهات الفاعلة وعلى مختلف المستويات أكثر الحلول فعالية. وشكّلت هذه التدابير والأدوات والنقاش المبيّن في هذه الوثيقة أساساً استندت إليه قائمة من التوصيات. وينبغي لهذه التوصيات أن تعالج خلل التوازن في السلطة التي تمارسها الحكومات والمصالح التجارية الكبرى، والتي غالباً ما تُستخدم ضد صغار المزارعين. ويعني ضعف الحوكمة والمؤسسات والحوافز أن "الحلول المفيدة للجميع" لن تتحقق إلا إذا فُسح المجال أمام عمل أكثر قوة يؤديه مستخدمو الأراضي المحليون وحكوماتهم (نيابة عنهم). وتتطلب الحلول المفيدة للجميع كذلك آليات تعويض ملائمة. ونظراً إلى الارتفاع المحتمل للضغوط على الأراضي من قبل الاستثمار الدولي (والداخلي)، فمن الضروري إيجاد توازن أفضل بخصوص حقوق ومصالح المجموعات الأقل قوة في إطار المفاوضات بين الحكومات والمستثمرين. ومن شأن هذا النهج أن يتماشى مع الحاجة إلى التركيز على الاستثمار العام في أنشطة أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة ونُظم الإنتاج البديلة الجامعة اجتماعياً والمستدامة بيئياً.

التوصيات

ينبغي أن تُقرّ الإجراءات المقترحة أدناه بأن الأمن الغذائي فوق كل اعتبار وأن على التدابير المتخذة أن تعالج خلل التوازن الواضح في السلطات التي يمارسها كل من مستخدمي الأراضي/المستفيدين منها والحكومات والمصالح التجارية الكبرى. ويمكن معالجة العديد من المشاكل الأخرى المحيطة بالاستثمارات الدولية في الأراضي من خلال إنفاذ

أكثر فعالية للسياسات والتشريعات على المستويين الوطني والمحلي. ويعني الضعف الحالي في الحوكمة والمؤسسات والحوافز أن "الحلول المفيدة للجميع" لن تتحقق إلا إذا مُنحت إمكانيات مستخدمي الأراضي المحليين وحكومات البلدان المضيفة ثقلاً أكبر. وبموازاة ذلك، ونظرا إلى تعقيد وترابط الكثير من المشاكل، ينبغي تمييز التوصيات بشكل مماثل في مجال السياسات وفقاً للقطاع والمستوى والجهات الفاعلة المعنية. ونظراً إلى الارتفاع المحتمل للضغوط على الأراضي في المستقبل من قبل الاستثمار الدولي (والداخلي)، فمن الضروري إيجاد توازن أفضل بخصوص حقوق ومصالح المجموعات الأقل قوة في إطار المفاوضات بين الحكومات والمستثمرين.

حكومات البلدان المضيفة

1- يكون للقرارات المتخذة تداعيات كبيرة على سبل كسب عيش الكثير من الناس وأمنهم الغذائي لعقود قادمة. واتسمت معظم المناقشات بشأن الحيازات الواسعة النطاق للأراضي باستقطاب عريض بدلاً من البحث عن أرضية مشتركة. وينبغي أن يكون للأشخاص المعنيين بهذه الاستثمارات بشكل مباشر كلمتهم. وثمة حاجة إلى نقاش جامع في البلدان المضيفة حول طرق التنمية الزراعية والتخطيط لاستخدام الأراضي. وعلى الحكومات فتح هذا النقاش ووضع الفقراء الريفيين (كصغار المزارعين والشعوب الأصلية والرعاة والعمال غير المالكين، وسكان الغابات والنساء الريفيات، من بين مجموعات أخرى) في صلب النقاش. ومن شأن المراقبة المستمرة من قبل المجتمع المدني المستقل المساعدة في جعل الاهتمام المتجدد بالزراعة يخدم تنمية مستدامة واسعة القاعدة. وعلى الحكومات إنشاء مؤسسات ملائمة لتنظيم هذه المشاورات ومراقبة التنمية. وسيكون على الحكومات أن تعتمد سياسات واضحة وشفافة وعادلة في مجال الأراضي، تكون في متناول الجميع وتتيح النقل الشفاف والحصول العادل ونُظماً سهلة الإدارة للتسجيل وإصدار سندات الملكية، فضلاً عن حقوق وراثية شفافة.

2- على الحكومات المضيفة الإقرار بحق مواطنيها إعطاء موافقة حرة ومسبقة ومستنيرة في ما يخص الأراضي والموارد الطبيعية التي يعتمدون عليها في كسب عيشهم. وعلى الحكومات تعزيز وضمان حقوق الملايين من مستخدمي الأراضي الذين تُعتبر حيازتهم لهذه الأراضي في الوقت الراهن غير مؤكدة. ويشمل هؤلاء صغار المزارعين والرعاة والعاملين في الزراعات المتنقلة والصيادين والشعوب الأصلية وسكان الغابات. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان حقوق النساء والأقليات الإثنية والشعوب الأصلية في الحصول على الأراضي واستخدامها. ونظراً لتنوع السياقات، فثمة حاجة إلى نهج متعدد الأشكال لحيازة الأراضي يمزج بين الطرائق القانونية والإدارية المختلفة. وينبغي للحكومات استخلاص الدروس من النظم اللامركزية المنخفضة الكلفة لتسجيل الحقوق وإدارتها على مستوى الأسر والمجتمعات في آنٍ معاً. ويتضمن ذلك جمع موارد مشتركة لما لها من أهمية لمواصلة الزراعة المختلطة واستمرار نظم كسب العيش الرعوية والأصلية في العديد من الدول ذات الدخل المنخفض. ونظراً إلى تسارع وتيرة الاستثمار الواسع النطاق في الأراضي والقدرات المحدودة في العديد من الإدارات الحكومية، يعتبر تسجيل حقوق المجتمعات أمراً حيوياً لحماية سبل كسب العيش المرتبطة بالأمن الغذائي. وفي السياقات التي تتسم بانعدام المساواة في السيطرة على الأراضي أو ملكيتها، ينبغي اتباع سياسات

لإعادة توزيع الأراضي (كإصلاح الأراضي أو إعادتها لأصحابها). وعلى الحكومات في إفريقيا إتباع الخطوط التوجيهية بشأن سياسات الأراضي التي وضعها الاتحاد الإفريقي والتي تهدف إلى تغيير التنمية الزراعية من خلال تعزيز حقوق أصحاب الحيازات الصغيرة في الأراضي وتحسين حصول النساء على الأراضي وتخفيف القيود المفروضة على صفقات الأراضي. وينبغي إنشاء نُظم للتظلم وجبر الضرر على المستويين الوطني والإقليمي، بما في ذلك لحقوق الإنسان والبيئة. وثمة حاجة كذلك إلى نُظم قوية لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي. وينبغي التنبه بشكل خاص إلى الأثر على المرأة في الزراعة بما أن حيازة المرأة على قطعة أرض، مهما كان صغرها، يعزز الأمن الغذائي والتغذوي للأسرة.

3- على الحكومات منح الأولوية للاستثمار في قطاع المزارع الصغيرة ونُظم الزراعة البديلة الجامعة من الناحية الاجتماعية والمستدامة بيئياً في آنٍ معاً، باعتمادها المبادئ الايكولوجية الزراعية (انظر المرفق). وفي المناطق التي تشهد استثماراً واسع النطاق، ينبغي للحكومات المهتمة بتعزيز الاستثمار تشجيع نماذج الأعمال التي تلحظ التعاون مع المزارعين المحليين وخلق فرص العمل وليس فقط حيازة الأرض. ونظراً لخلل التوازن الكبير في الخبرات الذي غالباً ما تتسم به المفاوضات بخصوص صفقات الاستثمار الزراعي، فثمة حاجة إلى توفير مشورة قانونية ومالية وفنية للحكومات وللمجتمعات المحلية. ومن الخيارات الممكنة أن تتولى إدارة حيازة الأراضي التابعة للمنظمة إسداء المشورة القانونية. كما سيكون هناك حاجة للدعم في مجال دراسة مقترحات الاستثمار دراسة صارمة. وينبغي وضع نُظم صلبة تُخضع الاستئجار للامتثال لخطط الاستثمار وسياسات الأراضي القائمة. وينبغي أن تنص عقود الاستثمار بشكل دائم على بند يتيح للحكومة (نيابة عن المجتمعات المحلية) إلغاء اتفاقات وعقود الإيجار حين لا تمتثل للشروط المتفق عليها، أو حين لا تتوافر آليات كافية للتعويض.

دعم صوت المزارعين والمجتمع المدني

4- ثمة حاجة إلى تقديم الدعم لتمثيل المزارعين من خلال منظماتهم الخاصة، مع منح الأولوية للحركات الاجتماعية لفقراء الريف: صغار المزارعين والعاملون غير المالكين والنساء والشعوب الأصلية والأقليات الإثنية والرعاة وسكان الغابات. وينبغي كذلك منح المجال المؤسسي اللازم لمنظمات المجتمع المدني الأخرى التي تدعم ممثلي فقراء الريف دعماً مباشراً. وتحتاج منظمات الحركة الاجتماعية لفقراء الريف ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة إلى كسب المزيد من الثقل السياسي في هيئات صنع القرار الوطنية والدولية. كما تحتاج هذه المنظمات إلى سند قطري ودولي لضمان رقابة ومساءلة فعالة للعمليات الوطنية والدولية.

تحسين ممارسات الشركات

5- تقع على عاتق المستثمرين وشركات الأعمال مسؤولية قانونية لحماية حقوق الإنسان وعليها بذل العناية الواجبة لتفادي انتهاك حقوق الإنسان في دائرة نفوذها. كما يترتب على الشركات المستثمرة ضمان الوصول لسبل الانتصاف غير القضائية الملائمة، بما في ذلك آليات تظلم فعالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وعلى الدول

واجب حماية التمتع بحقوق الإنسان من الانتهاكات التي تتسبب بها جهات فاعلة تخضع لولايتها القضائية وتنظيم شركات الأعمال على هذا الأساس؛ وعليها كذلك توفير وصول فعّال إلى سبل الانتصاف القضائية في حال انتهاك المستثمرين لحقوق الإنسان. وعلى الدول التي تنتمي إليها شركات الأعمال والدول المستثمرة أو الدول الداعمة للاستثمار في دول أخرى ضمان أن تكون أعمالها تكفل احترام حقوق الإنسان وحمايتها في البلد المضيف وفقاً لمعايير ومواصفات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية المعمول بها.

6- وينبغي أن تعقد الدول مشاورات بنية حسنة مع المجتمعات المحلية قبل إطلاق أي خطة أو مشروع أو تدبير قد يؤثر على الأراضي أو الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها في كسب عيشها وفي أنشطتها الاجتماعية والثقافية. وينبغي أن تقوم هذه المشاورات على مبادئ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، وما يتصل بها من معايير، فضلاً عن القوانين العرفية وهياكل صنع القرار التي تعتمدها المجتمعات المحلية. ومن شأن هذه الإجراءات أن تسهل وصول جميع الأفراد المعنيين إلى هذه المشاورات بما يضمن بشكل خاص مشاركة النساء والشباب. ويتعين إجراء المشاورات في جو من الثقة التي تعزز الحوار البنّاء، ووفقاً لمعايير راسخة ومراقبة من قبل مراقبين مستقلين.

الحكومات المانحة

7- على المانحين مواءمة مبادراتهم الثنائية والمتعددة الأطراف بشكل أكثر فعالية في مجال تعزيز الاستثمار الزراعي، لتحقيق نتائج إيجابية للمزارعين المحليين. وعلى سبيل المثال، يرى بعض المانحين أن تحسين الإنتاجية ووصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق أمران أساسيان في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بينما يشجع المقرضون متعددو الأطراف ويمولون الاستثمار الداخل، بما في ذلك حيازات الأراضي الواسعة النطاق. ويتعين على المانحين كذلك ضمان تحقيق الوفاء بالتزامات مجموعة الثماني ومجموعة العشرين المتخذة في السنتين الأخيرتين بشأن زيادة دعم تمويل الزراعة. وينبغي أن يشمل ذلك دعم البنى التحتية العامة وتطوير سياسات تخلق بيئة تمكينية لأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة، استناداً إلى الدلائل التي أظهرت أن أصحاب الحيازات الصغيرة قادرين على إثبات فعالية وتنافسية عاليتين في الأسواق العالمية، وأن تنمية المزارع الصغيرة أمر ممكن ومرغوب به نظراً لآثاره على الحد من الفقر.

8- وثمة حاجة إلى الدعم الدولي لتأمين زيادة واسعة النطاق في الأموال العامة المخصصة للبحث والتطوير في مجال الزراعة، مع التركيز على النُهج الإيكولوجية الزراعية. وعلينا رفع تحديات جمة إن أردنا تلبية الاحتياجات الغذائية لتسعة مليارات نسمة عام 2050 بشكل لا يتجاوز حدود المعمورة ويتيح معالجة آثار تغير المناخ وجعل استخدام الأراضي بالوعة فعلية للكربون. ونظراً إلى الحاجة للحد من اتساع الزراعة في الغابات والمراعي، ينبغي التركيز بشكل خاص على ردم "الهوة في المردود"، ولا سيما في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض، دون إغفال تنامي الحاجة إلى الاستدامة الإيكولوجية. ويتطلب ذلك المزيد من التعزيز للقدرات في مجموعة من المهارات الرئيسية.

حكومات بلدان منشأ المستثمرين الدوليين

9- أخذاً في الاعتبار بأنه يقع على عاتق الدولة واجب حماية التمتع بحقوق الإنسان في الخارج من أي ضرر ينبع من أراضيها، كما تعبر عنها الهيئات المنشأة بموجب معاهدات في نظام الأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان، تقع على بلدان المنشأ مسؤولية ضمان أن تعمل شركاتها وفقاُ لأعلى المعايير المتعلقة بحقوق الإنسان وإدارة البيئة. وعلى الدول أن تسن تشريعات تنص على امتثال مواطنيها العاملين في الخارج للمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة، ووضع آلية يمكن من خلالها لسكان البلدان المضيفة للاستثمارات تحميل الشركة مسؤولية أعمالها.

لجنة الأمن الغذائي العالمي

10- تطلب لجنة الأمن الغذائي العالمي من الحكومات رفع تقرير سنوي يتناول التدابير المتخذة لمواءمة الاستثمارات الدولية (والداخلية) مع أوجه القلق المرتبطة بالأمن الغذائي، بما في ذلك التدابير الهادفة إلى الحد من ضغوط المضاربات على الأراضي، من قبيل الاستئجار المشروط بإثبات وجود خطة استثمار.

11- ونظراً للدور المهم الذي يلعبه توسع الوقود الحيوي في تسريع وتيرة الاستثمار في الأراضي، يتعين على لجنة الأمن الغذائي العالمي أن تطلب من الحكومات إلغاء الأهداف المتعلقة بالوقود القائم على الأغذية، وإزالة الرسوم والتعريفات المفروضة على إنتاج الوقود الحيوي ومعالجته.

12- وبما أن العديد من الصفقات والاستثمارات حديثة العهد، وأن البنك الدولي يتوقع أن "الإقبال على الأراضي" لا يتجه نحو التراجع" (Deininger *et al, 2011*)، فإن لجنة الأمن الغذائي العالمي، وبعد إقرار خطوطها التوجيهية الطوعية المتعلقة بالحوكمة المسؤولة للأراضي ومصايد الأسماك والغابات، ستسعى إلى إنشاء مرصد لحيازة الأراضي و"الحق في الغذاء" لدى المنظمة بهدف مراقبة عمليات الحصول على الأراضي وتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية، مع ضمان أن تؤدي الاستثمارات إلى خفض الجوع والفقر في المجتمعات والبلدان المضيفة.

13- على لجنة الأمن الغذائي العالمي تشجيع زيادة الدعم للمبادرات الإقليمية، مثل مبادرة الاتحاد الإفريقي لسياسات الأراضي، وذلك بهدف ربط هذه المبادرات بإصلاح السياسات الوطنية (من قبيل البرلمان الأفريقي والمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان).

14- وينبغي خلال عملية التشاور التي ستستغرق 12 شهراً والتي ستجريها اللجنة بشأن مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول، إيلاء الاهتمام لإيجاد أفضل السبل التي يمكن من خلالها أن يسهم الاستثمار بشكل أكثر فعالية في تعزيز الأمن الغذائي، ولا سيما في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض، وإشراك جميع الجهات المعنية.